

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية ؛

وعلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١١٥٠٤ لسنة ٦١ ق.ع

بجلسة ٢٠١٧/٢/١٨ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٧/٦/١٧ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تُرد أقدمية السيد/ محمد حامد أحمد أبو المكارم - فى وظيفة معاون نيابة إدارية

إلى ٢٠٠٨/٢/١٠ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٨ -

على أن يكون لاحقًا للسيد/ عصام أحمد يوسف قاسم، وسابقًا على

السيد/ عبد الهادى عبد العاطى محمد الشامى - مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى